واردات عدد .....
26 جويلية 2023
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2023/20.

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المُبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمُساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاق القرض المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره سبعة وثمانون مليونا ومائة ألف (87.100.000) دولار، للمُساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

2023/20.

2023/20.

الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

واردات عدد .....
26 جويلية 2023
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

****

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض المبرم بتونس بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب **بقيمة 87,100 مليون دولار** أي ما يعادل حوالي **267,56 مليون دينار**[1]، للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.

I. الإطار العام وأهداف المشروع:

تشهد منظومة الحبوب في تونس طيلة السنوات الأخيرة صعوبات عدة متعلقة أساسا بضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة باعتبار تعدد الهياكل المتدخلة في مختلف مراحل المنظومة. ونتج عن ذلك تبعية هيكلية للتوريد وغياب مخزون استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الغذائي. وتفاقمت هذه الصعوبات في ظل أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية نتيجة الصراع الروسي الأوكراني إلى جانب النقص الكبير في إنتاج الحبوب المقدّر بالنسبة لهذه السنة بـ 250 ألف طن مقابل الحاجيات التي تناهز 3,4 مليون طن بسبب تواصل الجفاف والتقلبات المناخية.

وفي هذا الإطار، سعت الحكومة منذ سنة 2022 لدعم منظومة الحبوب عن طريق التعاون الدولي للاستفادة من التمويلات ذات الكلفة التفاضلية في ظل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية، وكذلك من الدعم الفني وخبرات الممولين الدوليين لإصلاح المنظومة في مختلف مراحلها وتقديم حلول جذرية لتحقيق الأمن الغذائي في تونس.

ويعتبر هذا المشروع، الذي حظي بمصادقة مجلس إدارة البنك الإفريقي للتنمية في 12 جويلية 2023، امتدادا لمشروع الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس الذي موله البنك سنة 2022 استنادا لنتائج الدراسة الاستراتيجية التي قام بها خلال سنة 2021 حول منظومة الحبوب في تونس وبتمويل من الآلية المستعجلة التي تم إطلاقها لدعم البلدان الأعضاء في مجابهة الانعكاسات السلبية للصراع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي للبلدان الإفريقية.

2023/20.

[1] 1 دينار تونسي = 3.07189 دولار أمريكي (سعر الصرف لشهر ماي 2023 تاريخ تقييم المشروع)

ويهدف **مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب** عموما إلى المساهمة في دعم الأمن والاكتفاء الغذائي عن طريق تأمين التزود بالقمح الصلب والشعير العلفي ومساندة حوالي 250 ألف فلاح للرفع من القدرة الإنتاجية بحوالي 1,6 مليون قنطار من القمح الصلب و1,2 مليون قنطار من الشعير و18 ألف قنطار من الزيت النباتي و42 ألف قنطار من الأعلاف. كما سيساهم المشروع في التقليص من نسبة المحاصيل المهدورة وذلك بتحديث طاقات الخزن بإنشاء خزان جديد بجبل الجلود وتهيئة الخزانين المينائيين برادس وبنزرت، إلى جانب تعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية باقتناء 30 عربة جديدة. وسيساعد المشروع أيضا على توفير الظروف الملائمة لإنجاح الموسم الفلاحي المقبل من خلال دعم قدرات الفاعلين بمنظومة الحبوب وتعزيز إدماج قطاع الحبوب وصلابة المنظومة في مختلف مراحلها لمواجهة الصدمات الخارجية والتغيرات المناخية.

II. مكونات المشروع:

يتدخل المشروع في إنجاز العناصر الثلاثة التالية:

-العنصر الأول: دعم منظومة الحبوب في مرحلة ما قبل الإنتاج وتمويل توريد الحبوب بكلفة جملية تقدر بـ 66,12 مليون دولار (54,12 م. دولار من القرض و12 م. دولار مساهمة الدولة التونسية).

سيساهم هذا العنصر في دعم الإنتاج الوطني من الحبوب عن طريق الأنشطة التالية:

1. تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، بتدخل من المعهد الوطني للزراعات الكبرى في مجال التأطير الفني والإرشاد لفائدة صغار الفلاحين لاستخدام البذور والأسمدة النيتروجينية وإزالة الأعشاب الضارة وزراعة العلف والمحاصيل الصناعية ولا سيما السلجم بالتناوب مع القمح)،
2. تجهيز مخابر المعهد الوطني للبحوث الزراعية،
3. إنجاز دراسة حول تغيير العادات الاستهلاكية عن طريق المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت،
4. إنجاز بحوث حول تثمين منتوجات الحبوب،
5. دعم بعث 5 مؤسسات ناشئة لتثمين المنتوجات الفلاحية المشتقة من الحبوب عن طريق اتفاقية بين وحدة تنفيذ المشروع والمعهد العالي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي،
6. إحداث خط تمويلي لدى البنك التونسي للتضامن لتزويد صغار الفلاحين بالمدخلات الفلاحية ومعدات تكييف البذور ومعدات فلاحية،
7. تمويل توريد 4 شحنات من القمح الصلب (100 ألف طن)،
8. تمويل توريد شحنتين من الشعير العلفي (50 ألف طن).

-العنصر الثاني: تحديث طاقات الخزن وتعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية بكلفة جملية تقدر بـ 38,457 مليون دولار (30,765 م. دولار من القرض و7,692 م. دولار مساهمة الدولة التونسية).

سيساهم العنصر الثاني في تهيئة وتحديث مراكز خزن الحبوب وتعزيز نقل الحبوب عبر السكك الحديدية، وذلك للحد من نسبة المحاصيل المهدورة وتحقيق مخزون استراتيجي من الحبوب يناهز 3 أشهر عن طريق الأنشطة التالية:

1. تمويل انشاء خزان بجبل الجلود،
2. تمويل تهيئة خزان بنزرت،
3. تمويل تهيئة خزان رادس،
4. تمويل اقتناء عربات نقل الحبوب عبر السكك الحديدية.

-العنصر الثالث: دعم قدرات الفاعلين بمنظومة الحبوب والتصرف في المشروع بكلفة جملية تقدر بـ 12,921 مليون دولار (2,191 م. دولار من القرض و10,729 م. دولار مساهمة الدولة التونسية).

ستُخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الثالث والمتأتية من القرض لتمويل برامج دعم قدرات وتكوين الفاعلين بمنظومة الحبوب إلى جانب تمويل الدراسات الاستراتيجية والحملات التحسيسيّة المتعلقة بترشيد استهلاك الحبوب وتثمين مشتقاته وتهيئة المراكز التجريبية والبحثية ورقمنة أنشطة ديوان الحبوب، الفاعل الرئيسي في المنظومة. في حين تتمثل مساهمة الدولة في الموارد البشرية واللوجستية والمؤسساتية الموضوعة على ذمة المشروع. ومن المنتظر أن يتضمن هذا العنصر الأنشطة التالية:

1. دعم تجهيز ديوان الحبوب بالمعدات الإعلامية،
2. تمويل تكوين إطارات ديوان الحبوب والهياكل المتدخلة بمنظومة الحبوب،
3. دعم صمود المُجمّعين تجاه الأزمات،
4. تمويل برنامج تحسيس حول ترشيد استهلاك الحبوب ومشتقاته،
5. تهيئة مركز تجريبي في ميدان الصناعة المخبزية والمرطبات،
6. تمويل إنشاء مطحنة تجريبية،
7. مرافقة برنامج تحيين النظام الأساسي للمعهد الوطني للبحوث الزراعية،
8. تقييم نموذج تثمين نتائج البحوث الفلاحية.

III. كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي **117,521 مليون دولار** (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل **حوالي361 مليون دينار تونسي** ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره **87,1** مليون دولار (74%) وتساهم ميزانية الدولة بمبلغ قدره **30,421** مليون دولار (26%) لتغطية كلفة الإطارات المتدخلة في تنفيذ المشروع وكلفة التجهيزات اللوجستية ووسائل النقل والتخزين الموضوعة على ذمة المشروع.

IV. شروط التمويل:

-نسبة الفائدة: **متغيرة يتم احتسابها من قبل البنك عند كل موعد سداد (15 جانفي و15 جويلية من كل سنة)**. يتم سداد الفائدة كل ستة أشهر وأوّل سداد من القرض في **15/07/ 2028** بعد انقضاء فترة الإمهال.	= [نسبة فائدة أساسي **مُتغير** : *SOFR : Secured Overnight Financing Rate* (**حاليا** : 5,06%)، يُضاف إليه هامش التعاقد **القارّ**(0,8%)، يُضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك **المتغير** (**حاليا** : 0,7 %)، يُضاف إليه عمولة اختيار جدول سداد مُخصّص (0,1 %)].
-عمولة افتتاح: **0,25 %**	من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.
-عمولة التعهّد: **0,25 %**	سنويا على المبلغ غير المسحوب، تُطبّق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.
-فترة السداد : **24,5 سنة منها 4.5 سنوات إمهال.**	

V. روزنامة إنجاز المشروع والجهة المكلفة بالتنفيذ:

ستتولى وحدة التصرف في المشروع التي يترأسها منسق عام من ديوان الحبوب بالتنسيق مع ممثلين عن مختلف المتدخلين في المشروع (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبعض المؤسسات تحت الإشراف والبنك التونسي للتضامن، ...) تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة خلال الفترة 2023- 2027.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.